جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية القانون - جامعة الحلة

استراتيجية كلية القانون لمكافحة الإدمان

2026–2025

مقدمة

انطلاقًا من حرص كلية القانون على توفير بيئة تعليمية آمنة وصحية، واستنادًا إلى سياسة جامعة الحلة لمكافحة الإدمان، تعتمد الكلية هذه السياسة للوقاية من ظاهرة الإدمان والحد من آثارها السلبية، لما لها من انعكاسات خطيرة على الصحة الجسدية والنفسية، وعلى المستوى الأكاديمي والسلوكي، وبما ينسجم مع القوانين والأنظمة النافذة.

أهداف السياسة

1. الوقاية من ظاهرة الإدمان داخل كلية القانون.
2. نشر الوعي الصحي والقانوني بمخاطر الإدمان بأنواعه المختلفة.
3. حماية الطلبة والمنتسبين من الانخراط في تعاطي المواد المخدرة أو المؤثرة عقليًا.
4. توفير الدعم والإرشاد للحالات التي تحتاج إلى المساعدة والعلاج.
5. تعزيز بيئة جامعية آمنة ومنضبطة.

نطاق التطبيق

تسري هذه السياسة على:

- طلبة كلية القانون.
- أعضاء الهيئة التدريسية.
- الموظفين الإداريين.
- الزائرين.

وذلك داخل جميع مباني ومرافق وساحات كلية القانون.

تعريف الإدمان

يقصد بالإدمان كل اعتماد جسدي أو نفسي على المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو المشروبات الكحولية أو أي مواد أخرى تؤثر سلبًا على الصحة العقلية والجسدية والسلوك الاجتماعي.

بنود السياسة

1. يُحظر منعًا باتًا حيازة أو تعاطي أو ترويج المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو المشروبات الكحولية داخل كلية القانون أو في محيطها.
2. تلتزم الكلية باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة للحد من انتشار ظاهرة الإدمان.
3. تنظم الكلية حملات توعوية وورش عمل ودورات تثقيفية دورية حول مخاطر الإدمان وآثاره الصحية والاجتماعية **والقانونية**.
4. تشمل برامج التوعية بيان القوانين العراقية النافذة الخاصة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، والعقوبات الجزائية والانضباطية المترتبة على التعاطي أو الحيازة أو الترويج، بما يعزز الوعي القانوني لدى الطلبة والمنتسبين.
5. يتم إدماج موضوعات مكافحة الإدمان والتشريعات ذات الصلة ضمن الندوات القانونية والأنشطة العلمية لكلية القانون، بما ينسجم مع طبيعتها الأكاديمية.
6. توفر الكلية آليات دعم وإرشاد نفسي واجتماعي للحالات التي تعاني من مشكلات الإدمان، مع ضمان السرية التامة.
7. تشجع الكلية على التبليغ المبكر عن الحالات التي تحتاج إلى مساعدة، بهدف العلاج والدعم وليس العقاب.
8. في حال ثبوت تعاطي أو ترويج المواد المخدرة داخل الكلية، تُتخذ الإجراءات القانونية والانضباطية وفق القوانين والأنظمة الجامعية النافذة، والتي قد تصل إلى الفصل من الكلية.
9. تتعاون الكلية مع الجهات الصحية والأمنية والقانونية المختصة عند الضرورة، وضمن الأطر القانونية المعتمدة.

المتابعة والتنفيذ

تتولى عمادة كلية القانون متابعة تنفيذ هذه السياسة، والتنسيق مع الوحدات ذات العلاقة، وتقييم فاعليتها بشكل دوري، ورفع التقارير والتوصيات اللازمة إلى رئاسة الجامعة.

- تُعد هذه السياسة جزءًا لا يتجزأ من اللوائح الداخلية لكلية القانون.
- يُعمل بهذه السياسة من تاريخ إقرارها.
- يجوز تعديل بنود هذه السياسة كلما دعت الحاجة وبما ينسجم مع القوانين والتعليمات المعمول به

لجنة رسم السياسات

كلية القانون